مدى ثلاثين شهراً، سقط حوالى ١٢٠٠ شهيد فلسطيني برصاص المحتلين، وأُصيب ما يزيد على ٨٠ ألف مواطن بجراح، نتيجة شتّى أنواع القمع التي تتدرج، من الضرب المبرح، الى تكسير العظام، الى استخدام العيارات المطاطية، والرصاص الحي، الى استخدام الغازات السامّة المحرّمة دولياً، والتي تسبّبت في اجهاض أكثر من ستة آلاف امرأة، وأحدثت عاهات مستديمة لآلاف من الاطفال، والنساء، والرجال، وغير ذلك من صنوف الارهاب والقمع.

وخلال ثلاثين شهراً، كانت قوات الاحتلال الاسرائيلية تشنّ حرب الابادة على جميع الجبهات، وتعرّض شعبنا للجرائم التي حرّمتها القوانين الدولية، والشرائع السماوية، والقيم الاخلاقية الانسانية. فمن حرب التجويع بفرض الحصار على المراكز السكانية، الى حرب تدمير البنية الاساسية لاقتصادنا الوطني، من طريق مواصلة مصادرة الاراضي والمياه، وتخريب المزروعات، وفرض الضرائب الباهظة، ومحاولة جبايتها بارهاب الدولة ولصوصيتها، كما حدث في بيت ساحور وغيرها، الى حرب التجهيل التي أدّت الى اغلاق جميع المراكز التعليمية في بلادنا، بدءاً من رياض الاطفال، الى الجامعات، على مدى ثلاث سنوات، ولا تزال الجامعات ومعظم المدارس مغلقة، وهذا كله طبقاً لوثائق وتقارير موجودة في الامم المتحدة. واقترن ذلك باغلاق العديد من المؤسسات الخيرية، والنقابية، والمهنية، وفتح المعتقلات الجماعية، والسجون، لأكثر من ٨٥ ألف معتقل تمّت تصفية العشرات منهم، اضافة الى عمليات الابعاد، والى فرض الاقامات الجبرية. كما تصاعد، في الوقت عينه، تطبيق سياسة نسف بيوت المواطنين الفلسطينيين، حيث قامت قوات الاحتلال بنسف وهدم أكثر من ألفي منزل، خلال سنوات الانتفاضة، متذرعة بأعذار واهية، ممّا تسبّب في ترك عشرة آلاف شخص، بينهم حوالى خمسة آلاف طفل فلسطيني، دون مأوى؛ ذلك الى جانب حرق واتلاف ٨٠ ألف دونم و١٨٨ ألف شجرة مثمرة، بالاضافة الى تطبيق العقوبات الجماعية، وفرض الغرامات المالية الباهظة من قبل محاكم الاحتلال الاسرائيلي. ويجرى ذلك كله بتخطيط مسبق، واصرار عنصري من قبل الحكومة الاسرائيلية، والمستوطنين المسلّحين المتعصّبين، ضد المواطنين العزّل في الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة.

وقد ذكر تقرير منظمة انقاذ الطفل السويدية، الذي أُصدر مؤخراً، ان ١٥٩ طفلاً فلسطينياً، لا تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة، قد قتلوا خلال العامين الأولين من عمر الانتفاضة، بمختلف الوسائل الارهابية المحرّمة، بما فيها قنابل الغاز المحرّم دولياً، حسبما ورد في تقرير بعثتين طبيتين، اميركية وبلجيكية. كما ذكر التقرير ذاته ان عدداً يتراوح ما بين ٥٠ الى ٦٣ ألف طفل فلسطيني، أُصيبوا بجراح تتطلب العناية الطبية. وتعرّض ٢٥ ألف طفل، بعضهم لا يتجاوز السادسة من عمره، للضرب المبرح وتكسير العظام. وواجه ٦٧٥ ألف طفل فلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، نظام منع التجول، بكل تأثيراته النفسية، والمعيشية، والتربوية.

وجاء في تقرير للمنظمة الاسرائيلية لحقوق الانسان (بتسيلم) ان جندياً اسرائيلياً واحداً قد سجن لمدة شهرين فقط في ١٠٢ حالة قتل للأطفال الفلسطينيين، قامت تلك المنظمة بالتحقيق فيها. وذلك يؤكد ما توصّلت اليه الدراسة السويدية الموثّقة من استهتار الجنود الاسرائيليين بحياة أطفالنا الفلسطينيين.

السيد الرئيس؛

ان الشعب الفلسطيني يتوقّع من مجلسكم الموقّر تحمّل مسؤولياته في انهاء الاحتلال الاسرائيلي، والبدء باتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة، لحماية أرواح الاطفال والنساء والرجال من شعبنا الفلسطيني وممتلكاتهم تحت الاحتلال، خاصة وان الحكومة الاسرائيلية قد رفضت الالتزام بجميع قرارات الامم المتحدة، كقراري مجلس الامن ٤٦٥ و٦٠٥، اللذين يدينان ويشجبان ممارسات اسرائيل، وجرائمها، ضد الشعب الفلسطيني ويطالبانها بالتقيّد الفوري، والدقيق، باتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩، المتعلّقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب.

ان الحكومة الاسرائيلية لم تكتف بهذه الجرائم، وهذا الارهاب الرسمي المنظّم ضد شعبنا؛ بل أتبعت ذلك باستخدام أمواج من المهاجرين، من مختلف انحاء العالم، وبدأت بتوطينهم في الاراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشريف، والاراضي العربية الاخرى المحتلة، ولاحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين والعرب، اصحاب هذه الاراضي المحتلة، الذين تمارس عليهم اسرائيل الارهاب الرسمي المنظّم، والقمع الوحشي، لدفعهم الى الهجرة من وطنهم ووطن اجدادهم، بالاضافة الى تشريد العائلات الفلسطينية،